

شركة الملتقى العربي للاستثمارات
(شركة مساهمة مصرية)
القوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
وتقرير الفحص المحدود عليها

شركة الملتقى العربي للاستثمارات (شركة مساهمة مصرية)
القوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠

الصفحة	المحتويات
٣	تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة
٤	قائمة المركز المالى المجمعة
٥	قائمة الدخل المجمعة
٦	قائمة الدخل الشامل المجمعة
٧	قائمة التغير في حقوق الملكية المجمعة
٨	قائمة التدفقات النقدية المجمعة
٩ - ٣٣	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة
٣٤ - ٤٨	أهم السياسات المحاسبية المطبقة

بيكر تلي

وحيد عبد الغفار
وشركاه

س ٦٠ قطعة ٢٢ - الشطر العاشر
أمام كارفور المعادى
زهراء المعادى، القاهرة

مصر

٢٣١٠٣٠٣٤
٢٣١٠٣٠٣٥

info@bakertillywag.com
www.bakertillyeg.com

تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة

إلى السادة/أعضاء مجلس إدارة شركة الملتقى العربي للإستثمارات (ش.م.م)

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالى المجمعة المرفقة لشركة الملتقى العربي للإستثمارات " شركة مساهمة مصرية " في ٣١ مارس ٢٠٢٠ وكذا القوائم المجمعة للدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتغيرات النقدية المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتنمية الأخرى . وإدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية المجمعة والعرض العادل الواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، وتحصر مسؤوليتنا في التوصل إلى استنتاج على هذه القوائم المالية الدورية المجمعة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة المؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" . ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة عمل استفسارات بصورة أساسية من الأشخاص المسؤولين بالشركة عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود الأخرى . ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية المراجعة التي تم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي فإن أعمال الفحص المحدود قد لا تمكننا من الحصول على تأكيدات بجميع الأمور الهامة التي قد يمكن اكتشافها من خلال عملية المراجعة ، وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية المجمعة.

الاستنتاج

وفي ضوء فحصنا المحدود ، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المجمعة المرفقة لا تعبر بعدلة ووضوح في جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالي المجمع للشركة في ٣١ مارس ٢٠٢٠ وعن أداؤها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

فقرة توجيه الانتباه

مع عدم إعتبار ذلك تحفظاً كما هو ورد بالإيضاح رقم (٤٠-١) من الإيضاحات المتنمية للقوائم المالية بشأن الموقف الضريبي، أيدت لجنة الطعن رأي المأمورية في إخضاع علاوة الإصدار عن زيادة رأس مال الشركة في عام ٢٠١٤ ، وبتاريخ ٧ أكتوبر ٢٠١٩ تم توقيع إتفاق جدولة بين الشركة ومصلحة الضرائب يتضمن سداد الإلتزامات الضريبية على مدار فترة ٢٤ شهر، وبتاريخ ٢٨ أغسطس ٢٠١٩ و ١٦ فبراير ٢٠٢٠ تم الحصول على تعهد وتوقيع إتفاق بين الشركة والمساهمين الرئيسيين بالشركة على إلتزامهم بسداد أي إلتزامات ضريبية أو أي أتعاب إستشارية أو مصاريف قضائية ناتجة عن عملية البدلية.

القاهرة في ١١ يونيو ٢٠٢٠

مراقب الحسابات

حسن بسيونى البشة

سجل مراقبى حسابات الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٩٨)

BT وحيد عبد الغفار وشركاه

محاسبو قانونيون ومستشارون



بيكر تلي



وحيد عبد الغفار
وشركاه

شركة الملتقى العربي للاستثمارات (شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل الشامل المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠

عن الفترة المالية المنتهية في			(جميع المبالغ بالجنيه المصري)
٢٠١٩ مارس ٣١	٢٠٢٠ مارس ٣١		
٢٢,٧٠٤,١٥٢	٢٢,٢١٢,١٠٩		صافي أرباح الفترة
--	--		الدخل الشامل الآخر
٢٢,٧٠٤,١٥٢	٢٢,٢١٢,١٠٩		إجمالي الدخل الشامل
			تتمثل في :-
١٥,٦٣٤,٨٩٢	١٥,٦٤٥,٢٧٣		أصحاب حقوق ملكية الشركة الأم
٧,٠٦٩,٢٦٠	٦,٥٦٦,٨٣٦		حقوق الحصص غير المسيطرة
٢٢,٧٠٤,١٥٢	٢٢,٢١٢,١٠٩		

- الإيضاحات المرفقة من ايضاح (١) إلى (٤٦) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة .

١- نبذة عن الشركة

تأسست شركة الملتقى العربي للاستثمارات (شركة مساهمة مصرية) – كشركة قابضة – في ٣ يناير ١٩٩٠ طبقاً لأحكام قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ والذى الغي وحل محله قانون ٨ لسنة ١٩٩٧ وذلك بغرض العمل في مجال الاستثمارات الصناعية والزراعية واستصلاح وزراعة الأراضي وتنمية الثروة الحيوانية والسمكية والاستثمارات العقارية والسياحية المختلفة بما لا يخالف الشريعة الإسلامية وبشرط ألا يكون من أغراضها قبول الودائع أو القيام بالأعمال المصرافية مع مراعاة أحكام القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ، على أن تقدم الشركة إلى الهيئة العامة للاستثمار بدراسة اقتصادية مستقلة عن أي مشروع تعترض القيام به أو المشاركة فيه بأى شكل من الأشكال للموافقة عليها كشرط للتمتع بأحكام قانون الاستثمار.

٢- أسس إعداد القوائم المالية

١-٢ الإلتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

تم إعداد القوائم المالية المجمعة للشركة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية وتم اعتمادها من مجلس إدارة الشركة للإصدار بتاريخ ١١ يونيو ٢٠٢٠.

٢-٢ عمليات التعامل وعملية العرض

تم عرض القوائم المالية بالجنيه المصري والذي يمثل عملية التعامل للشركة، وجميع البيانات المالية المعروضة بالجنيه المصري

٣-٢ التقديرات والأفتراضات المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصي والتقديرات والأفتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. تعد التقديرات والأفتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متعددة. هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

- يتم إعادة مراجعة التقديرات والأفتراضات المتعلقة بها بصفة دورية.

- يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه الفترة فقط، أو في فترة التغيير والفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كلها.

٤- قياس القيمة العادلة

- يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو أدوات مالية مماثلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيمة الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الالتزامات المالية بأسعار الاحالي التي يمكن أن تسوى بها تلك الالتزامات.

- في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقييم القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً، والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصورة جوهريه - أسلوب التدفقات النقدية المخصومة - أو أي طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها.

- عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقييم التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

**شركة الملتقي العربي للاستثمارات (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ بالجنيه المصري بخلاف ما يرد ذكره)**

٣- أسس تجميع القوائم المالية

تتمثل القوائم المالية المجمعة في القوائم المالية للشركة القابضة والشركات التابعة تحت سيطرتها الشركات التابعة والشركات ذات الغرض الخاص (Special Purpose Entity).

الشركات التابعة

الشركات التابعة هي شركات تسيطر عليها المجموعة. تسيطر المجموعة على الشركة المستثمر فيها عندما تتعرض إلى - أو يحق لها - عوائد متغيرة من خلال مساهمتها في الشركة المستثمر فيها ولديها القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال سلطتها على الشركة المستثمر فيها. يتم الأخذ في الاعتبار وجود وتأثير حق التصويت المحتمل القابل للممارسة حالياً أو حق التحويل عند تقييم ما إذا كان للمجموعة سيطرة على شركة أخرى. يتم تجميع الشركات التابعة بالكامل من التاريخ الذي يتم نقل السيطرة إلى المجموعة، ويتم إنهاء التجميع عند انتهاء تلك السيطرة.

تنطبق المحاسبة عن تجميع الأعمال طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية رقم (٢٩) فقط عندما يتم الاستحواذ على "الأعمال". يتم استخدام طريقة الاستحواذ للمحاسبة عن تجميع الأعمال عند الاستحواذ على الشركات التابعة بواسطة المجموعة. يتم قياس تكلفة الاستحواذ على إنها القيمة العادلة للأصول والالتزامات وحقوق الملكية والالتزامات المحتملة في تاريخ الاستحواذ. يتم تحديد قيمة الأصول والالتزامات والالتزامات المحتملة بالقيمة العادلة بصرف النظر عن نسبة حقوق الأقلية. يتم الاعتراف بالإضافة في تكلفة الاستحواذ عن نصيب المجموعة في القيمة العادلة لضافي الأصول كشهرة . اذا كانت تكلفة الاستحواذ تقل عن القيمة العادلة لضافي الأصول فيتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الارباح او الخسائر.

بلغت نسبة الإستثمارات المباشرة وغير مباشرة في الشركات التابعة للشركة في ٣١ مارس ٢٠٢٠ والتي تم تجميعها بالقوائم المالية المجمعة الدورية كما يلى :

السنة المالية	حقوق المساهمة المسيطرة	نسبة المساهمة المجاورة	طبيعة المساهمة	بلد التأسيس	تاريخ التأسيس / الاستحواذ	الشركة العربية للصناعات الهندسية
٣١ ديسمبر من كل عام	%٤٤,١٣	% ٥٥,٨٧	مباشرة	مصر	٢٧ يوليو ١٩٩٦	-١ الشركة المتعددة للاستثمارات والتطوير العقاري
٣١ ديسمبر من كل عام	%٦	%٩٤	مباشرة	مصر	٣٠ مارس ٢٠٠٨	-٢ شركة التوفيق للتأجير التمويلي
٣١ ديسمبر من كل عام	%٣١,٦	%٦٨,٤	مباشرة	مصر	٢٤ أكتوبر ٢٠١٢	-٣ شركة التوفيق للتوريق
٣١ ديسمبر من كل عام	%٣١,٦٧	%٦٨,٣٣	غير مباشرة	مصر	٢٤ أكتوبر ٢٠١٢	-٤

المعاملات مع أصحاب الحصص غير المسطرة

يت معالجة المعاملات مع الحصص غير المسطرة التي لا تؤدى إلى فقد الشركة القابضة للسيطرة باعتبارها معاملات مع أصحاب حقوق ملكية المجموعة. وفي حالة شراء حصة من الحصص غير المسطرة يتم تسجيل أي فرق بين المبلغ المدفوع و هذه الحصة من الحصص غير المسطرة ضمن حقوق الملكية، كما يتم أيضا تسجيل أي أرباح أو خسائر ناجمة عن التصرف في الحصص غير المسطرة ضمن حقوق الملكية.

الشركات ذات الغرض الخاص : (Special Purpose Entity)

الشركات ذات الغرض الخاص هي الشركات التي تم إنشاؤها لتحقيق غرض خاص مثل توريق الحقوق المالية . يتم إدراج القوائم المالية للشركة ذات الغرض الخاص بالقوائم المالية المجمعة للمجموعة نظراً لأن الشركة ذات الغرض الخاص تخضع لسيطرة الشركة القابضة .

شركة المتنقى العربي للاستثمارات (شركة مساهمة مصرية)
 الإيضاخات المتممة للقواعد المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
 (جميع المبالغ بالجنيه المصري بخلاف ما يرد ذكره)

٦ - استثمارات عقارية

الإجمالي	مبانٍ وعقارات	أراضي	التكلفة
١٩٩,٢٠٢,١١١	١٦٨,١٤١,٢٢٣	٣١,٠٦٠,٨٨٨	١ يناير ٢٠١٩
١,٣٤٢,٥٤٤	١,٣٤٢,٥٤٤	--	الأضافات خلال العام
٢٠٠,٥٤٤,٦٥٥	١٦٩,٤٨٣,٧٦٧	٣١,٠٦٠,٨٨٨	٢٠١٩ ديسمبر ٣١
٢٠٠,٥٤٤,٦٥٥	١٦٩,٤٨٣,٧٦٧	٣١,٠٦٠,٨٨٨	الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(٩٣٧,٣٧٩)	(٩٣٧,٣٧٩)	--	مجموع الإهلاك ٢٠١٩
(٣,٣٨٠,٠٠٩)	(٣,٣٨٠,٠٠٩)	--	إهلاك العام
(٤,٣١٧,٣٨٨)	(٤,٣١٧,٣٨٨)	--	٢٠١٩ ديسمبر ٣١
(٤,٣١٧,٣٨٨)	(٤,٣١٧,٣٨٨)	--	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٠
(٨٤٧,٤١٩)	(٨٤٧,٤١٩)	--	إهلاك الفترة
(٥,١٦٤,٨٠٧)	(٥,١٦٤,٨٠٧)	--	الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢٠
١٩٥,٣٧٩,٨٤٨	١٦٤,٣١٨,٩٦٠	٣١,٠٦٠,٨٨٨	صافي القيمة الدفترية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
١٩٦,٢٢٧,٢٦٧	١٦٥,١٦٦,٣٧٩	٣١,٠٦٠,٨٨٨	صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

يتضمن رصيد الاستثمارات العقارية البالغ ١٩٥,٣٧٩,٨٤٨ جنيه مصرى على الآتى :-

- مبلغ ١٠,٣٣٠,٨٨٨ جنيه مصرى (١٠,٣٣٠,٨٨٨) جنية مصرى في تكلفة اقتناط أرض تبلغ مساحتها ١٦٣٩٩ متر مربع تملكها الشركة في منطقة الماظة والتى تبلغ قيمتها العادلة نحو مبلغ ٢١٣,٢ مليون جنيه مصرى وفقاً للقيمة السوقية المقدرة لسعر المتر.
- مبلغ ١٨٥,٠٤٨,٩٦٠ جنيه مصرى عبارة عن صافي تكلفة اقتناط مبني ادارى بالقرية الذكية بالإضافة الى تكلفة تطوير وتجهيز المبنى والبالغ مساحته ١٢٤٣٨ متر مربع باجمالى عدد ٦ ادوار بالإضافة الى مساحات خدمية مماثلة فى ٣ دور تحت الأرض.

٧ - الشهرة

تتمثل الشهرة البالغة ٧٨,٥٥١,٧٧٩ جنيه مصرى بالفرق بين تكلفة اقتناط عدد ١٧٩٩٩٩٠٠ سهم من أسهم شركة التوفيق للتأجير التمويلي وبين نصيب الشركة في القيمة العادلة من صافي اصول الشركات التابعة وفقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم (٢٩) والخاص بتجميع الأعمال فقرة (٣٩) وهي كالتالى:

اسم الشركة	تاريخ الإقتناط	حقوق الشركة في الفعلى	تكلفة الإقتناط	الشهرة
شركة التوفيق للتأجير التمويلي	٢٤ أكتوبر ٢٠١٢	٢٤٩,٤٤٦,٢٩٦	٣٢٧,٩٩٨,٠٧٥	٧٨,٥٥١,٧٧٩
اجمالي الشهرة			٧٨,٥٥١,٧٧٩	٧٨,٥٥١,٧٧٩

شركة الملتقى العربي للاستثمارات (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة لقوائم المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ بالجنيه المصري بخلاف ما يرد ذكره)

٤- مصروفات عمومية وادارية

عن الفترة المالية المنتهية في
 ٢٠١٩ مارس ٣١ ٢٠٢٠ مارس ٣١

٨,٣٦٧,٥٢٢	٩,٢٦١,١٠٤	أجور ومرتبات وما في حكمها
٢,٥٢٩,٧٤٤	١,٧١٨,٦٨٩	مكافآت - مماثل الشركات التابعة والشقيقة
١,٢٢٦,٨٧٢	٥٧٨,٠٤٠	والمتحدة للبيع و العاملين وبدلات اللجان
٨٠٦,١٥٦	١,٠٧٤,٠١٢	مصروفات المقر
٢٧٩,١٤٢	٩٣,٦٨٦	رسوم سيادية و إشتراكات
٤٥,٨٣٣	٤٤,١٥٢	مصروفات الاتصالات
١٢١,٠٣٩	٦٤٣,٠٢٧	مصروفات التأمين
١٠١,٠٤٠	١٥٥,٩١٩	دعاية و اعلان
١,٢١٧,٠٢٧	٧٨٧,١٧٩	أتعاب مهنية وأستشارات
٦٤,١١٤	٧٣,٤٤٤	مصروفات بنكية
--	--	تبرعات
٧,٨٠٠	٦,٠٨٠	تدريب عاملين
٣,٠١٢	٤,٣٤٠	مستلزمات كمبيوتر ونظم المعلومات وأجهز
٧٨٧,٧٥٩	٦١٦,٥٤٤	مصروفات مبني القرية الذكية
٨٤٤,١٥٢	١,١٨٣,٤٠٠	مصروفات أخرى
١٦,٤٠١,٢١٢	١٦,٢٣٩,٦١٦	

٥- حصة الشركة في أرباح الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة

عن الفترة المالية المنتهية في
 ٢٠١٩ مارس ٣١ ٢٠٢٠ مارس ٣١

٣٥٩,٠٠٨	٢,٢٣٠,٩٣٦	شركة الربيع للدواجن
(٣٨٧,٥٥٠)	(٢٦٠,٥٥٨)	شركة إف. إم. سى. جى. للتجارة والتوزيع
(٤٢,١٤٦)	٨,٦٧٠	شركة اليسر لتحلية وتنقية المياه
٥٥,٢٤٤	(٨٦٥,٥٠٧)	شركة برفيكت لصناعة الغزول
٢٤٣,٠٨٤	--	شركة جملة الدولية للتجارة
٢٢٧,٦٤٠	١,١١٣,٥٤١	

٦- ضرائب الدخل

١-٣٦ مصروف ضريبة الدخل

عن الفترة المالية المنتهية في
 ٢٠١٩ مارس ٣١ ٢٠٢٠ مارس ٣١

(٨,٢٧٩,٩٣٤)	(٧,٧٤٠,١٣٢)
٢٠,٣٢,١٨٣	١,٤٦٥,٠٢١
(٦,٢٤٧,٧٥١)	(٦,٢٧٥,١١١)

ضريبة الدخل الجارية
 ضريبة الدخل المؤجلة

شركة الملتقى العربي للاستثمارات (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ بالجنيه المصري بخلاف ما يرد ذكره)

٢-٣٦ التزامات ضريبة الدخل الجارية

٢٠١٩ ٣١ دiciembre ٢٠٢٠ ٣١ مارس ٢٠٢٠

٢٨,١٣٦,١٣٥	٢٩,٥٢٣,٩٨٠
٣٠,٥٢٨,٠٠٩	٧,٧٤٠,١٣٢
٥٨,٦٦٤,١٤٤	٣٧,٢٦٤,١١٢
(٢٩,١٤٠,١٦٤)	(١٠,٠٧١,٨١٨)
٢٩,٥٢٣,٩٨٠	٢٧,١٩٢,٢٩٤

الرصيد في أول الفترة / العام
ضرائب الدخل الجارية عن الفترة / العام

المدفوع خلال الفترة / العام
ضرائب الدخل المستحقة آخر الفترة / العام

٣-٣٦ التزامات ضريبية مؤجلة

قائمة الأرباح أو الخسائر
٢٠١٩/٣/٣١ ٢٠٢٠/٣/٣١ المركز المالي ٢٠١٩/١٢/٣١ ٢٠٢٠/٣/٣١

(٢٦٤,٦٩٧)	(٢٢٤,١٦٤)	(١,٨٧٢,٨٩٥)	(٢,٠٩٧,٠٥٩)
٢,٢٩٦,٨٨٠	١,٦٨٩,١٨٥	(٣,٠٢٨,٤٩١)	(١,٣٣٩,٣٠٦)
٢٠,٣٢٤,١٨٣	١,٤٦٥,٠٢١	(٤,٩٠١,٣٨٦)	(٣,٤٣٦,٣٦٥)

أهلاك الأصول الثابتة
أرباح شركات تابعة وشقيقة غير موزعة

٣٧ - نصيب السهم في الأرباح

عن الثلاثة أشهر المنتهية في

٢٠١٩ ٣١ مارس ٢٠٢٠ ٣١ مارس ٢٠٢٠

٢٢,٧٠٤,١٥٢	٢٢,٢١٢,١٠٩
١٥,٦٣٤,٨٩٢	١٥,٦٤٥,٢٧٣
(٣,٥٣٣,٢٠٥)	(٢,٠٠٧,٤٦٨)
(١,٩٤٢,٧٦٨)	(١,٨٠٦,٧٢١)
١٠,١٥٨,٩١٩	١١,٨٣١,٠٨٤
٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠,٠٠٠
٠,٣٤	٠,٣٩

صافي أرباح الفترة

صافي أرباح الفترة - أصحاب حقوق الملكية الشركة الأم

يخصم :

حصة العاملين في الأرباح (المقرحة)

مكافأة مجلس الإدارة من الأرباح (المقرحة)

صافي الربح (نصيب المساهمين)

المتوسط المرجح لعدد الأسهم

نصيب السهم في الأرباح

٣٨ - المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تتمثل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة في المعاملات التي تمت مع السادة المساهمين سواء كانت طبيعية أو شخصية اعتبارية أو المعاملات مع السادة مساهمي الشركة أو أي من الشركات الشقيقة أو التابعة وذلك على النحو التالي :

- قائمة المركز المالي المجمعة :

٢٠١٩ ٣١ دiciembre ٢٠٢٠ ٣١ مارس ٢٠٢٠ طبيعة المعاملة

الطرف	طبيعة العلاقة	طبيعة المعاملة	٢٠١٩ ٣١ دiciembre ٢٠٢٠ ٣١ مارس ٢٠٢٠
بنك البركة - مصر	مساهم في شركة التوفيق للتأجير التمويلي بنسبة ٧,٦%	حسابات جارية وودائع لأجل	٤,٢٤٧,٩٧٩ ٥,٠٠٦,٩٩٠
بنك البركة - مصر	مساهم في شركة التوفيق للتأجير التمويلي بنسبة ٧,٦%	تمويلات قصيرة و طويلة الأجل	(٣٠٧,٤٧٣,٣٦٤) (٢٩٧,١٩٣,٢٢١)

شركة الملتقى العربي للاستثمارات (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ بالجنيه المصري بخلاف ما يرد ذكره)

٤- الموقف الضريبي (الشركة الأم والشركات التابعة)

بتاريخ ٢٠١٥ أغسطس صدر قرار رئيس الجمهورية بقانون رقم ٩٦ لسنة ٢٠١٥ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ و القرار رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٤ بفرض ضريبة إضافية مؤقتة على الدخل ، على أن يعمل بهذا القرار اعتباراً من اليوم التالي لنشره ، وفيما يلى أهم التغيرات الواردة بالقرار :

- تخفيض سعر الضريبة ليصبح ٢٢,٥٪ من صافي الأرباح السنوية .
- تعديل مدة فرض الضريبة المؤقتة ٥٪ ، حيث تم سدادها عن عام ٢٠١٤ فقط .
- تعديل الضريبة على توزيعات الأرباح .
- وقف العمل بفرض ضريبة رأسمالية على ناتج التعامل في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة لمدة عامين تبدأ من ١٧ مايو ٢٠١٥ وتم مد التأجيل لمدة ثلاثة سنوات أخرى تبدأ من ١٧ مايو ٢٠١٧ .

١-٤- شركة الملتقى العربي للاستثمارات (الشركة القابضة)

تخصيص الشركة للضريبة على أرباح شركات الأموال وتتمتع بالإعفاءات الضريبية الواردة بقانون الاستثمار ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ والذي الغى وحل محله قانون ٨ لسنة ١٩٩٧ والذي الغى وحل محله قانون ٧٢ لسنة ٢٠١٧ وكذلك أية إعفاءات ضريبية أفضل في قانون آخر من خلال المشروعات التي تقيمها والتي تساهم فيها مع الغير وشروط الحصول على موافقة الهيئة العامة للاستثمار على تلك المشروعات ويتمثل الموقف الضريبي فيما يلى :

- أ - ضريبة شركات الأموال**
السنوات منذ بداية النشاط حتى سنة ٢٠١٢
تم الفحص والمحاسبة وتم سداد الضرائب ولا يستحق أي ضرائب على الشركة .
السنوات ٢٠١٣ / ٢٠١٤
- تم فحص الشركة وتم إصدار نموذج ١٩ تحت رقم ١٥٥٨ بتاريخ ٢٣ أكتوبر ٢٠١٦ وتم الطعن على نتيجة الفحص وتم تحويل الخلاف إلى اللجان الداخلية المتخصصة وتم تحديد ميعاد ٤ مايو ٢٠١٧ وتم الحضور ومناقشة أوجه الخلاف وتم تأجيل الجلسة إلى ١٥ مايو ٢٠١٧ وتم إصدار قرار بإحالاة الملف إلى لجان الطعن الضريبي وتم تحديد جلسة بتاريخ ٣ فبراير ٢٠١٩ وتم مد أجل القرار إدارياً .
- بتاريخ ٢٩ مايو ٢٠١٩ ورد إلى الشركة قرار لجنة الطعن عن النزاع الضريبي للسنوات ٢٠١٣ - ٢٠١٤ وقد أيدت لجنة الطعن المأمورية في اختصاص علاوة الإصدار عن زيادة رأس مال الشركة في ٢٠١٤ وذلك بالتزامات ضريبية قدرها ١٣٧,٣٢١,٦٤٧ جنيه مصرى .
وقد أفاد المستشار الضريبي للشركة بأن هذا القرار جاء مخالفًا لأحكام القانون والكتاب الدوري رقم ٢٠١٠ الصادر من رئيس مصلحة الضرائب بعدم خصوص علاوة الإصدار للضريبة وهذا ما أقرته مصلحة الضرائب في كثير من لجان الطعن واللجان الداخلية بالمأمورية وكذلك فتوى مجلس الدولة في هذا الشأن والمذكورة تفصيلًا في صحيفة دعوي الشركة أمام القضاء الإداري ، ومن ثم يؤكد المستشار الضريبي للشركة على قوة المركز القانوني للشركة وترجيح صدور حكم لصالح الشركة وأحقيتها في إلغاء الضريبة المرتبطة عليها وذلك بعد اتخاذ الأجراءات القانونية أمام القضاء وأنه لا يوجد أى تزامن ضريبي محتمل على كامل مبلغ علاوة الإصدار .
- وبتاريخ ١١ يونيو ٢٠١٩ أقامت الشركة دعوى قضائية أمام القضاء الإداري بألغاء القرار الإداري الصادر من لجنه الطعن الضريبي رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٧ وكذلك إلغاء كافة ما يترتب على هذا القرار من أثار أخصها بطلان إجراءات الفحص وربط الضريبة بموجب النموذج رقم ١٩ ضرائب وقد تم تأجيل الدعوى إلى ٢ سبتمبر ٢٠١٩ وقد قررت المحكمة حجز الدعوى لإيداع تقرير هيئة المفوضين التي سيتم عرضه على المحكمة للفصل فيه موضوعياً أم بحكم تمهدى بإحالتها لمكتب خبراء وزارة العدل .

شركة الملتقى العربي للاستثمارات (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقواعد المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠

(جميع المبالغ بالجنيه المصري بخلاف ما يرد ذكره)

- بتاريخ ٢٨ أغسطس ٢٠١٩ أصدرت شركة بيت التوفيق للتنمية القابضة - المساهم بالشركة بنسبة ٥٣٧,٨٦%

بسداد أية إلتزامات ضريبية أو أي أتعاب إستشارية أو مصاريف قضائية ناتجة عن عملية المبادلة وذلك تأكيداً لما سبق الاتفاق عليه في عملية مبادلة الأسهم في عام ٢٠١٢.

- بتاريخ ٧ أكتوبر ٢٠١٩ تم توقيع اتفاق جدولة المديونية - بين الشركة ومصلحة الضرائب - والتي

تمثل في أصل الضريبة ومقابل التأخير حيث تم سداد ١٨,٢٪ من إجمالي الإلتزام الضريبي على أن يتم سداد الباقي على عدد ٢٤ شهر على أقساط شهرية متساوية على أن تتولى الشركة السداد في المواعيد المحددة باتفاق الجدولة وإعادة تحصيلها من شركة بيت التوفيق للتنمية القابضة - المساهم بالشركة بنسبة ٥٣٧,٨٦٪ في المواعيد المحددة لكل قسط .

- بتاريخ ٢٨ أكتوبر ٢٠١٩ تم تحويل مبلغ ٢ مليون دولار أمريكي (ما يعادل مبلغ ٣٢,٢٢٩ مليون

جنيه مصرى) من شركة بيت التوفيق للتنمية القابضة إلى شركة الملتقى العربي للاستثمارات طبقاً للتعهد المبرم بتاريخ ٢٨ أغسطس ٢٠١٩ حيث قامت الشركة بسداد الدفعة المقدمة والأقساط المستحقة طبقاً لجدولة المديونية مع مصلحة الضرائب .

- بتاريخ ١٦ فبراير ٢٠٢٠ تم توقيع عقد اتفاق بين شركة الملتقى العربي للاستثمارات وشركة بيت التوفيق للتنمية القابضة - مساهم بنسبة ٥٣٧,٨٦٪ وشركة دله البركة القابضة - مساهم بنسبة ٤٨,٥٣٪ والتي تتضمن ما يلي :-

التزم الطرفين بصفتهم المساهمين الرئيسيين للشركة بسداد كامل الضريبة ومقابل التأخير وكافة المصاريف الخاصة بها والذي تم ربطها علي شركة الملتقى العربي للاستثمارات والخاصة بعلاوة الإصدار والبالغ نصيبهم فيها ١٢٦,٥٣٤,٩٥٧ جنيه مصرى بخلاف ما سوف يتم احتسابه كمقابل تأخير حتى سداد الضريبة علي أن يتم تحويل الأقساط المستحقة شهرياً طبقاً لجدولة مع مصلحة الضرائب وذلك حرصاً من جانبهم كمجموعة واحدة علي حقوق أقلية شركة الملتقى العربي للاستثمارات.

وخلال الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠ قامت الشركة بسداد قسطي بناير وفبراير ٢٠٢٠.

لتلزم شركة الملتقى العربي للاستثمارات بإثبات كامل المديونية المستحقة علي شركة بيت التوفيق للتنمية القابضة وشركة دله البركة القابضة تحت حساب بند المستحق علي الأطراف ذات العلاقة (إيضاح رقم ٨) مقابل إثبات التزام علي شركة الملتقى العربي للاستثمارات تجاه مصلحة الضرائب بنفس القيمة (إيضاح رقم ٢٧) علي أن يتم تخفيض تلك الأرصدة بقيمة الدفعات التي سيتم تحصيلها وفقاً لأتفاق الجدولة مع مصلحة الضرائب وسداد هذه الأقساط إلي مصلحة الضرائب .

التزام شركة الملتقى العربي للاستثمارات بمتابعة الدعوى القضائية المنظورة أمام محكمة القضاء الإداري للطعن علي قرار لجنة الطعن التي أقرت الربط الضريبي المفروض علي شركة الملتقى العربي للاستثمارات والخاص بعلاوة الإصدار بضاف إلي ذلك الإلتزام بمتابعة تفعيل لجان إنهاء المنازعات الضريبية والمقرر تفعيل نشاطها بعد صدور القانون الخاص بها لتقديم طلب إلى اللجنة فور إعلان البدء في تلقيها لطلبات الممولين.

التزام شركة الملتقى العربي للاستثمارات برد كافة المبالغ المسددة إليها من شركة بيت التوفيق للتنمية وشركة دله البركة القابضة فور إسترداد هذه المبالغ من مصلحة الضرائب المصرية حال الحكم قضائياً لصالح شركة الملتقى العربي للاستثمارات .

- ويجد الإشارة إلى أن أتفاق الجدولة مع مصلحة الضرائب قد نص علي أنه في حالة صدور حكم المحكمة بتأييد الإلتزام سيتم السداد بالكامل وفي حالة صدور الحكم بالإعفاء سيتم تقديم طلب إسترداد مع حفظ الحق في احتساب مقابل التأخير في السداد، وتعاد الجدولة في حالة صدور حكم المحكمة وتغير المديونية. وهذا الإتفاق لا يخل بحق الشركة وفي الطعن على قرار لجنة الطعن بالضرائب والمنتظر أمام محكمة القضاء الإداري في الدعوى القضائية رقم ٤٩٣٢٥ لسنة ٧٣ ق.

شركة الملتقى العربي للاستثمارات (شركة مساهمة مصرية)
 الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
 (جميع المبالغ بالجنيه المصري بخلاف ما يرد ذكره)

السنوات ٢٠١٥ / ٢٠١٦

تم فحص الشركة وتم إصدار نموذج ١٩ وتم الطعن على نتيجة الفحص وتم تحويل الخلاف إلى اللجان الداخلية المتخصصة وتم تحديد ميعاد ١٦ إبريل ٢٠١٨ وتم الحضور ومناقشة أوجه الخلاف وتم تأجيل الجلسة إلى منتصف شهر مايو ٢٠١٨ وتم الحضور وتم تحديد ميعاد ١٦ يناير ٢٠٢٠ وجاري حل الخلاف.

السنوات ٢٠١٧ / ٢٠١٩

توريـد الضريـبة المستـحقة من واقـع الـاـقـرـار الضـرـبـيـيـ فيـ المـوـاعـيدـ القـانـونـيـة طـبـقـاً لـاـحـکـامـ القـانـونـ رقمـ ٩١ لـسـنةـ ٢٠٠٥.

ب - ضريبة الأجور والمرتبات

السنوات بداية النشاط حتى ٢٠١٥

تم الفحص من بداية النشاط حتى عام ٢٠١٥ وتم سداد الفروق الضريبية المستحقة ولا يستحق أي ضرائب على الشركة.

السنوات ٢٠١٩/٢٠١٦

الشركة ملزمة باستقطاع ضريبة كسب العمل عن العاملين وتقوم بتوريـد الضـرـابـ فيـ المـوـاعـيدـ القـانـونـيـة وـحتـىـ تـارـيخـ وـتـمـ اـخـطاـرـ الشـرـكـةـ بـالـفـحـصـ وجـارـىـ التـجهـيزـ لـلـفـحـصـ .

ج - ضريبة الدمة

السنوات من بداية النشاط حتى ٢٠١٤

تم فحص من بداية النشاط وحتى عام ٢٠١٤ وتم سداد الضريبة ولا يستحق أي ضرائب على الشركة.

السنوات ٢٠١٩/٢٠١٥

لم يتم فحص حسابات الشركة حتى تاريخه.

٢-٤٠ شركة التوفيق للتاجير التمويلي

الشركة منشأة طبقاً لاحكام قانون ٨ لسنة ١٩٩٧ باصدار ضمانات وحوافز الاستثمار وطبقاً لنص المواد (١٦,٣٥,٦٠) من القانون تتمتع الشركة بالاعفاء الضريبي لمدة خمس سنوات تبدا من ١ يناير ٢٠٠٧ وانتهت في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ ويتمثل الموقف الضريبي فيما يلى :

أ - ضريبة شركات الأموال

- من بداية النشاط ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠٠٨ تم اعتماد ضريبة الإقرار لعدم الورود بعينة الفحص.
- الأعوام ٢٠١٠/٢٠٠٩ تم الانتهاء من الفحص وللجنة الداخلية وتم سداد الضريبة المستحقة.
- الأعوام ٢٠١٢ / ٢٠١١ تم الانتهاء من اللجنة الداخلية وتم سداد الضريبة المستحقة.
- الأعوام من ٢٠١٤/٢٠١٣ تم الانتهاء من الفحص وتم الطعن في المواجه القانونية وتم تحويلها إلى اللجنة الداخلية.

- عام ٢٠١٥ تم اعتماد ضريبة الإقرار لعدم وردها بعينة الفحص.
- الأعوام من ٢٠١٦/٢٠١٧ تم الانتهاء من الفحص وتم الطعن في المواجه القانونية وتم تحويلها إلى اللجنة الداخلية.
- عامي ٢٠١٩ ، ٢٠١٨ لم يتم الفحص بعد.
- وتقوم الشركة بتقدير الأقرارات الضريبية في المواجه القانونية.

ب - الضريبة على المرتبات

- من عام ٢٠٠٨ وحتى عام ٢٠١١ تم الانتهاء من فحص الشركة.
- الأعوام من ٢٠١٢ / ٢٠١٥ تم الانتهاء والسداد.
- الأعوام من ٢٠١٦ / ٢٠١٨ تم تسليم المستندات وجاري الفحص.
- الشركة تقوم بسداد الضريبة المستحقة على الأجور والمرتبات شهرياً طبقاً للقانون.

شركة الملتقى العربي للاستثمارات (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة لقوائم المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ بالجنيه المصري بخلاف ما يرد ذكره)

ج - ضريبة الدمة

- الأعوام ٢٠١٢/٢٠٠٥ تم الفحص وسداد الضريبة.
- عام ٢٠١٣ تم الفحص وسداد الضريبة.
- الأعوام من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٨ جاري الفحص.

د - ضريبة الخصم من المنبع تحت حساب الضريبة

- الأعوام ٢٠١٧/٢٠١٢ ٢٠١٧ جاري الفحص.
- تقوم الشركة بخصم الضريبة من المنبع او تحت حساب الضريبة وفقاً للقانون.

٣-٤٠ الشركة العربية للصناعات الهندسية

أ - ضريبة شركات الأموال

- تمتلك الشركة بالاعفاء من الضريبة على ارباح شركات الاموال لمدة عشر سنوات انتهت في ٢٠٠١/١٢/٣١ وذلك طبقاً لقانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ والذي حل محله قانون ضمان وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧
- تم فحص حسابات الشركة حتى عام ٢٠١٤ وتم السداد والتسوية.
- تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية السنوية لضريبة أرباح شركات الأموال في مواعيدها القانونية وسداد الضريبة المستحقة من واقع هذه الإقرارات.

ب - الضريبة على المرتبات

- تم فحص السنوات حتى ٢٠١٤ وتم سداد المستحق لمصلحة الضرائب

ج - ضريبة الدمة

- تم فحص السنوات حتى ٢٠١٤ وتم سداد المستحق لمصلحة الضرائب .

د - ضريبة القيمة المضافة

- تم الفحص والمحاسبة النهائية حتى ديسمبر ٢٠١٥ .

٤-٤٠ الشركة المتحدة للاستثمار والتطوير العقاري

تم تسجيل الشركة في السجل التجاري وإصدار البطاقة الضريبية في ٣٠ مارس ٢٠٠٨ ، وبدأت الشركة في مزاولة النشاط المحقق لأغراضها خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٤ ويتم تقديم الإقرارات السنوية في مواعيدها ويتمثل الموقف الضريبي فيما يلى :

أ - ضريبة شركات الأموال

- تم فحص دفاتر الشركة حتى عام ٢٠١٠ وتم إصدار نموذج ١٩ ضرائب ، وتم الطعن عليه وجاري حل الخلاف في اللجنة الداخلية.

ب - الضريبة على المرتبات

- تم فحص دفاتر الشركة حتى عن الأعوام من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٢ ولم ترد أى نماذج للشركة حتى تاريخه.

ج - ضريبة الدمة

- لم يتم فحص دفاتر الشركة حتى تاريخ القوائم المالية .

شركة الملتقي العربي للاستثمارات (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ بالجنيه المصري بخلاف ما يرد ذكره)

٤ - أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية

أ. خطر تقلبات العملات الأجنبية

يتمثل خطر العملات الأجنبية في التغيرات في سعر الصرف والذي يؤثر على المدفوعات والمقوضات بالعملات الأجنبية وكذلك تقدير الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية ، وقد بلغ قيمة الأصول بالعملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي:

٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠٢٠/٣/٣١	العملة
الصافي	الصافي	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٨,٣٩٨,٩٦٩	٨,٠٧٢,٣٤٠	دولار أمريكي
٤٣,٥٥٦	٤١,٧٩٣	يورو
٢,٤٨٠,٨٩٧	٥٤٠	جنيه إسترليني

٢٠١٩ التاثير على أرباح العام قبل ضرائب الدخل	٢٠٢٠ مарт التاثير على أرباح العام قبل ضرائب الدخل	العملة
معدل التغيير	معدل التغيير	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٨٣٩,٨٩٧	٨٠٧,٢٣٤	دولار أمريكي
(٨٣٩,٨٩٧)	(٨٠٧,٢٣٤)	دولار أمريكي
٤,٣٥٦	٤,١٧٩	يورو
(٤,٣٥٦)	(٤,١٧٩)	يورو
٢٤٨,٠٩٠	٥٤	إسترليني
(٢٤٨,٠٩٠)	(٥٤)	إسترليني

ب. خطر الائتمان

تعامل المجموعة مع المؤسسات المالية التي تتمتع بملاءة إئتمانية عالية مما يحد من خطر الائتمان . وبالنسبة لعملاء المجموعة فإن الترتيبات القانونية والمستندات عند تنفيذ المعاملة تقلل خطر الائتمان إلى الحد الإدنى ، ويتم تكوين المخصصات الازمة لمواجهة خطر التعثر في السداد من قبل العملاء لكل حالة على حده.

ج. خطر سعر الفائدة

مخاطر معدل الفائدة هي مخاطر القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية التي سوف تتذبذب نتيجة للتغيرات في معدلات فائدة السوق، والشركة معرضة لمخاطر أسعار الفائدة على أصولها والالتزاماتها . تقوم الشركة بمراقبة توافق تواريخ إستحقاقات الأصول والالتزامات المالية مع أسعار الفوائد المرتبطة بها .

د. خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في عدم قدرة الشركة على سداد التزاماتها حسب الشروط التعاقدية مع الغير . وتقوم إدارة الشركة بصورة دورية بالتأكد من توافر السيولة الازمة لسداد الالتزامات في مواعيد إستحقاقها بدون تحمل خسائر أو المخاطرة بسمعة الشركة.

هـ. إدارة رأس المال

الغرض الرئيسي من إدارة رأس مال الشركة هو التأكيد من وجود معدلات رأس مال جيدة لدعم النشاط وتعظيم منافع حاملي الأسهم. تقوم الشركة بإدارة هيكل رأس مالها في ضوء التغيرات في شروط النشاط . لا توجد تغيرات حدثت في اهداف وسياسات الشركة خلال الفترة.

شركة الملتقي العربي للاستثمارات (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ بالجنيه المصري بخلاف ما يرد ذكره)

٤ - الالتزامات العرضية والارتباطات

بلغت قيمة الإعتمادات المستندية التي قامت البنوك بفتحها بناءً على طلب الشركة بغرض شراء أصول ثابتة للتأجير مبلغ ١٢٧,٧٢٠ جنيه مصرى في ٣١ مارس ٢٠٢٠ مقابل مبلغ ١,٢٨٤,٥١٩ جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

٤ - القيمة العادلة للأدوات المالية

تمثل الأدوات المالية للشركة في الأصول والالتزامات المالية . وتنصمن الأصول المالية أرصدة النقدية لدى البنوك والصناديق ، الإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، الإستثمارات المتاحة للبيع ، العملاء وأوراق القبض ، المستحق من أطراف ذات علاقة وبعض الأرصدة المدينة الأخرى ، كما تتضمن الالتزامات المالية تمويلات القروض ، الموردون وأوراق الدفع ، دائنون توزيعات وبعض الأرصدة الدائنة الأخرى.

ويتضمن الإيضاح (٤٥) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية السياسات المحاسبية المتبعة بشأن أسس إثبات وقياس أهم الأدوات المالية وما يرتبط بها من إيرادات .

طبقاً لأسس التقييم المتبعة في تقييم أصول وإلتزامات الشركة الواردة بالإيضاح (٢) فإن القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المالية لا تختلف جوهرياً عن قيمتها الدفترية في تاريخ المركز المالي .

وتسخدم الشركة أساليب التقييم الملائمة في ظل الظروف المحيطة والتي توفر بشأنها بيانات كافية من أجل قياس القيمة العادلة، ومن ثم تعظم استخدام المدخلات ذات الصلة التي يمكن ملاحظتها وتقلل استخدام المدخلات التي لا يمكن ملاحظتها إلى الحد الأدنى.

٤ - أحداث هامة

تعرضت معظم دول العالم مع بداية عام ٢٠٢٠ بما فيها جمهورية مصر العربية لانتشار فيروس كورونا المستجد مما كان له تأثيراً ملحوظاً على القطاعات الاقتصادية بوجه عام ، من المحتمل بدرجة كبيرة أن يؤدي إلى انخفاض ملحوظ في الأنشطة الاقتصادية خلال الفترات القادمة. وبالتالي فإنه من المحتمل أن يكون للأحداث المشار إليها تأثير جوهري على عناصر الأصول والإلتزامات والقيمة الاستردادية لها وكذا نتائج الأعمال خلال الفترات القادمة، ويتعذر في الوقت الراهن تحديد حجم هذا التأثير على الأصول والإلتزامات المدرجة بالقوائم المالية الحالية للشركة ، حيث يعتمد حجم تأثير الأحداث المشار إليها على المدى المتوقع وال فترة الزمنية التي ينتظر عندها انتهاء هذه الأحداث وما يترتب عليها من آثار.

٤٥ - أهم السياسات المحاسبية المطبقة

١-٤٥ ترجمة العملات الأجنبية

- تم إعداد وعرض القوائم المالية بالجنيه المصري وهي عملة التعامل للشركة.
- يتم تسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية أولياً باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ المعاملة.
- يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ المركز المالي ، يتم إدراج جميع الفروق بقائمة الأرباح أو الخسائر.
- يتم ترجمة الأصول والالتزامات غير النقدية والتي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ الاعتراف الأولى .
- يتم ترجمة الأصول والالتزامات غير النقدية والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة باستخدام أسعار الصرف السائدة في التاريخ التي تحددت فيه القيمة العادلة .

٢-٤٥ الشهرة

تقوم الشركة في تاريخ الاقتناء بالاعتراف بالشهرة المقتناة عن تجميع الأعمال كأصل. و يتم القياس الأولى للشهرة بالتكلفة والتي تمثل زيادة تكفة تجميع الأعمال عن نصيب الشركة في صافي القيمة العادلة للأصول والالتزامات المحتملة المحددة المعترف بها.

بعد الاعتراف الأولى تقوم الشركة بقياس الشهرة المقتناة عن عملية تجميع الأعمال بالتكلفة ناقصاً منها إجمالي الخسائر الناشئة عن اضمحلال القيمة.

لعرض اختبار اضمحلال القيمة، يتم توزيع الشهرة المقتناة في عملية تجميع أعمال، في تاريخ الاستحواذ، على كل وحدات توليد النقد للمجموعة والتي من المتوقع أن تستفيد من التجميع، وبغض النظر عما إذا كان قد تم تخصيص أصول أو التزامات أخرى خاصة بالشركة المقتناة لهذه الوحدات.

لا يتم استهلاك الشهرة المقتناة عن تجميع الأعمال، وبدلاً من ذلك تقوم الشركة بعمل اختبار لقياس اضمحلال قيمة الشهرة سنويًا أو دورياً إذا كانت الأحداث أو التغيرات في الظروف تفيد وجود مؤشر عن اضمحلال قيمة.

يتم تحديد اضمحلال قيمة الشهرة بتقييم القيمة الاستردادية من كل وحدة مولدة للنقد (أو مجموعة من الوحدات المولدة للنقد) التي تتعلق بها الشهرة. عندما تكون القيمة الاستردادية من الوحدة المولدة للنقد أقل من قيمتها الدفترية، يتم تسجيل خسائر اضمحلال القيمة. و لا يمكن رد خسائر اضمحلال القيمة المتعلقة بالشهرة في الفترات المستقبلية.

٣-٤٥ الأصول الثابتة

تظهر الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية بعد خصم مجمع الإهلاك و الخسائر المتراكمة لا اضمحلال القيمة. وتتضمن هذه التكلفة تكلفة استبدال جزء من الأصول الثابتة عندما تتحقق تلك التكلفة واستيفاء شروط الاعتراف بها . وبالمثل ، عند إجراء تحسينات جوهرية شاملة ، يتم الاعتراف بتكاليفها ضمن القيمة الدفترية للأصول الثابتة كاحتلال وذلك في حالة استيفاء شروط الاعتراف . ويتم الاعتراف بجميع تكاليف الإصلاح والصيانة الأخرى في قائمة الأرباح أو الخسائر عند تتحققها .

شركة الملتقي العربي للاستثمارات (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ بالجنيه المصري بخلاف ما يرد ذكره)

يبدأ إهلاك الأصل عندما يكون في المكان والحالة التي يصبح عليها قادراً على التشغيل بالطريقة التي حدتها الإدارة ، ويتم حساب الإهلاك بإتباع طريقة القسط الثابت طبقاً للعمر الافتراضي للأصل على النحو التالي :

سن		
٥٠ - ٢٠		مباني وعقارات
٥		وسائل نقل وانتقال
٨,٥ - ٥		آلات ومعدات
٦,٧		عدد وأدوات
٦,٧ - ٥		أثاث وتجهيزات مكتبية
١٠ - ٥		تحسينات وتجهيزات
٦,٧ - ٣		برامج حاسب الى

يتم استبعاد الأصول الثابتة عند التخلص منها أو عند عدم توفر الحصول على أي منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامها أو بيعها في المستقبل. يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر تنشأ عند استبعاد الأصل في قائمة الأرباح أو الخسائر في العام الذي تم فيها استبعاد الأصل .
يتم مراجعة القيم المتبقية للأصول والأعمار الإنتاجية لها وطرق إهلاكها في نهاية كل سنة مالية .

تقوم الشركة بشكل دوري في تاريخ كل مركز مالي بتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن يكون أصل ثابت قد أضمحل . عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن قيمته الإستردادية ، فيعتبر أن هناك أضمحل للأصل وبالتالي يتم تخفيضه إلى قيمته الإستردادية . وتثبت خسارة الأضمحل بقائمة الأرباح أو الخسائر .

ويتم رد الخسارة الناجمة عن أضمحل القيمة فقط إذا كان هناك تغيير في الافتراضات المستخدمة لتحديد قيمة الأصل الإستردادية منذ إثبات آخر خسارة ناتجة عن أضمحل القيمة ، ويكون رد الخسارة الناجمة عن الإضمحل محدود بحيث لا تتعدي القيمة الدفترية للأصل ، القيمة الإستردادية له أو القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الإهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن أضمحل القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة . ويتم إثبات الرد في الخسارة الناجمة عن أضمحل القيمة بقائمة الأرباح أو الخسائر.

٤-٤ عقود التأجير

يحدد المعيار المبادئ المتعلقة بالإثبات والقياس والعرض والإصلاح عن عقود الإيجار . والهدف هو ضمان أن يقدم المستأجرون والمؤجرون معلومات ملائمة بطريقة تبرهن بصدق عن تلك المعاملات. تعطي هذه المعلومات أساساً لمستخدمي القوائم المالية لتقدير أثر عقود الإيجار على المركز المالي والأداء المالي والتغيرات النقدية للشركة.

يتم عند نشأة العقد تقدير ما إذا كان العقد عقد إيجار أو ينطوي على عقد إيجار . ويكون العقد عقد إيجار أو ينطوي على عقد إيجار إذا كان العقد يحول الحق في استخدام أصل محدد لفترة من الزمن بمقابل . ويتم تحديد مدة عقد الإيجار باعتبارها الفترة غير القابلة للإلغاء في عقد الإيجار جنباً إلى جنب مع كل من:

- (أ) الفترات المشتملة بختار تمديد عقد الإيجار إذا كان المستأجر متاكداً بصورة معقولة من ممارسة هذا الخيار .
- (ب) الفترات المشتملة بختار إنهاء عقد الإيجار إذا كان المستأجر متاكداً بصورة معقولة من عدم ممارسة هذا الخيار .

شركة الملتقي العربي للاستثمارات (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاخات المتتممة للقوائم المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ بالجنيه المصري بخلاف ما يرد ذكره)

عقود الإيجار التي تكون الشركة فيها كمؤجر

تقوم الشركة كمؤجر بدراسة تصنيف كل عقد إيجار إما على أنه عقد إيجار تشغيلي أو أنه عقد إيجار تمويلي، ويصنف عقد الإيجار على أنه عقد إيجار تمويلي إذا كان يحوي بصورة جوهرية ما يقارب كافة المخاطر والمنافع العائدة لملكية الأصل محل العقد. وبخلاف ذلك يصنف العقد على أنه عقد إيجار تشغيلي. ويعتمد اعتبار عقد الإيجار عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي على جوهر المعاملة وليس على شكل العقد.

ومن أمثلة الحالات التي تؤدي عادة بمفردها أو مجتمعة إلى تصنيف عقد التأجير على أنه عقد تأجير تمويلي ما يلي:

- (أ) يحوي عقد التأجير ملكية الأصل محل العقد للمستأجر في نهاية مدة عقد التأجير.
- (ب) كان للمستأجر الخيار لشراء الأصل محل العقد بسعر من المتوقع أن يكون أقل بدرجة كافية عن القيمة العادلة في التاريخ الذي يصبح فيه الخيار قابلاً للممارسة بما يجعل من المؤكد بشكل معقول في تاريخ نشأة عقد التأجير أن الخيار ستم ممارسته.
- (ج) تغطي مدة عقد التأجير الجزء الأكبر من العمر الاقتصادي للأصل محل العقد حتى ولو لم يتم تحويل الملكية.
- (د) تبلغ القيمة الحالية لدفعتين الإيجار، في تاريخ نشأة عقد التأجير، على الأقل ما يقارب كافة القيمة العادلة للأصل محل العقد.
- (هـ) يعد الأصل محل العقد ذو طبيعة متخصصة إلى حد أن المستأجر فقط هو من يستطيع استخدامه بدون تعديلات كبيرة.

معاملات البيع وإعادة الاستئجار

إذا قام البائع المستأجر (بتحويل أصل لمنشأة أخرى) المشتري المؤجر (وأعادت استئجار هذا الأصل مرة أخرى من المشتري المؤجر، فيجب على كل من البائع المستأجر والمشتري المؤجر المحاسبة عن عقد التحويل وعقد التأجير وفقاً لما يلى:

تقدير ما إذا كانت عملية تحويل الأصول هي عملية بيع

يجب على الشركة تطبيق المتطلبات الازمة لتحديد متى يتم استيفاء التزام الأداء في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيرادات من العقود مع العملاء" لتحديد ما إذا كان تحويل الأصل يتم المحاسبة عنه على أنه عملية بيع لهذا الأصل.

تحويل الأصل يمثل عملية بيع

إذا استوفت عملية تحويل الأصل بواسطة البائع المستأجر المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيرادات من عقود العملاء" للمحاسبة عنها على أنها عملية بيع للأصل:

- يجب على البائع المستأجر قياس أصل "حق الانتفاع" الناتج من إعادة الاستئجار بالجزء من القيمة الدفترية السابقة للأصل المتعلقة بحق الانتفاع الذي تم الإبقاء عليه بواسطة البائع المستأجر. وبناءً عليه يجب على البائع المستأجر أن يعترف فقط بمبلغ أي ربح أو خسارة متعلقة بالحقوق المحولة للمؤجر المشتري.
- يجب على المشتري المؤجر المحاسبة عن شراء الأصل بتطبيق المعايير المنطبقة عليه، والمحاسبة عن عقد التأجير بتطبيق متطلبات محاسبة المؤجر في هذا المعيار.

شركة الملتقي العربي للاستثمارات (شركة مساهمة مصرية)
الإيصالات المتممة للقواعد المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ بالجنيه المصري بخلاف ما يرد ذكره)

إذا كانت القيمة العادلة لمقابل بيع الأصل لا تساوي القيمة العادلة للأصل، أو إذا كانت دفعات الإيجار ليست وفقاً لأسعار السوق، فيجب على المنشأة إجراء التعديلات الآتية لقياس متطلبات البيع بالقيمة العادلة:

أ- يجب المحاسبة عن أي نقص عن شروط السوق بمثابة دفعة مقدمة من دفعات الإيجار

و

ب- يجب المحاسبة عن أي زيادة عن شروط السوق بمثابة تمويل إضافي مقدم بواسطة المشتري المؤجر للبائع المستأجر.

أ- يجب على المنشأة قياس أي تعديل يحتمل طلبه على أساس ما يمكن تحديده بسهولة لما يلي:
الفرق بين القيمة العادلة لمقابل البيع والقيمة العادلة للأصل.

و

ب- الفرق بين القيمة الحالية لدفعات التعاقدية لعقد التأجير والقيمة الحالية لدفعات الإيجار بأسعار السوق.

تحويل الأصل ليس عملية بيع

إذا لم يستوفي تحويل الأصل من قبل البائع المستأجر متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيرادات من العقود مع العملاء" للمحاسبة عنه باعتباره عملية بيع للأصل:

أ- يجب على البائع المستأجر الاستمرار في الاعتراف بالأصل المحول، ويجب عليه الاعتراف بالالتزام مالي يساوي متطلبات التحويل. ويجب عليه المحاسبة عن الالتزام المالي بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية".

ب- لا يجوز للمشتري المؤجر الاعتراف بالأصل المحول، ويجب عليه الاعتراف بأصل مالي يساوي متطلبات التحويل. ويجب عليه المحاسبة عن الأصل المالي بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية".

٥-٤٥ الأصول غير الملموسة

يتم الاعتراف بالأصول غير الملموسة المقتناة بشكل منفرد أولياً بالتكلفة . تكلفة الأصول غير الملموسة المقتناة عند تجميع الأعمال هي قيمتها العادلة في تاريخ الإقتناء .

بعد الاعتراف المبدئي يتم إثبات الأصول غير الملموسة بالتكلفة مخصوصاً منها مجمع الاستهلاك ومجمع خسائر الإضمحلال .

لا يتم رسمة الأصول غير الملموسة المتولدة داخلياً كأصل ويتم الاعتراف بالمصروفات ضمن الأرباح أو الخسائر في العام الذي أنفقت فيه المصروفات .

يتم تحديد العمر الإفتراضي للأصول غير الملموسة كمحددة العمر أو غير محددة العمر .

يتم إستهلاك الأصول غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة على العمر الاقتصادي للأصل ، ويتم إجراء اختبار قياس للإضمحلال عندما يكون هناك مؤشر على إضمحلال الأصل . يتم مراجعة فترة الاستهلاك وطريقة الاستهلاك للأصل غير الملموس بعمر محدد في نهاية كل سنة مالية على الأقل

تتمثل الأصول غير الملموسة في علاقات عملاء نتجت عن اقتناء شركة تابعة (شركة التوفيق للتأجير التمويلي) يتم استهلاكها على خمس سنوات .

٦-٤٥ الإستثمارات العقارية

هي عقارات (أراضي أو مباني أو كليهما) تحفظ بها الشركة لتحقيق إيجار أو إرتفاع في قيمتها أو كليهما وليس للاستخدام في الإنتاج أو توريد البضائع أو الخدمات أو للأغراض الإدارية أو للبيع ضمن النشاط المعتمد للمنشأة تقوم الشركة بقياس الاستثمار العقاري أولياً بتكلفة الاقتناء .

يُقاس الاستثمار العقاري بالتكلفة متضمناً تكاليف المعاملة ، يتم حساب الإهلاك بإتباع طريقة القسط الثابت طبقاً للعمر الإفتراضي للأصل على النحو التالي :

سنة	مباني وعقارات
٥٠	

٧-٤٥ المشروعات تحت التنفيذ

تتمثل مشروعات تحت التنفيذ في المبالغ التي تم إنفاقها بغرض إنشاء أو شراء أصول ثابتة حتى تصبح جاهزة للاستخدام في التشغيل حينئذ تحول ليند الأصول الثابتة ، ويتم تقدير المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة بعد خصم الإضمحل .

٨-٤٥ الاستثمارات في شركات شقيقة

- الاستثمارات في شركات شقيقة هي استثمارات في شركات يكون للشركة فيها نفوذ مؤثر ولكنها ليست شركة تابعة كما أنها ليست حصة في مشروع مشترك ، ويفترض وجود النفوذ المؤثر عندما تمتلك الشركة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الشركات التابعة لها نسبة ٢٠٪ ولا تزيد عن ٥٠٪ من حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها ، فيما عدا تلك الحالات التي تظهر فيها بوضوح أن تلك الملكية لا تمثل نفوذاً مؤثراً .

- تتم المحاسبة عن الاستثمارات في شركات شقيقة بالقواعد المالية المجمعة باستخدام طريقة حقوق الملكية . وفقاً لطريقة حقوق الملكية يتم إثبات الاستثمار في أي شركة شقيقة مبدئياً بالتكلفة ، ثم يتم زيادة أو تخفيض رصيد الاستثمار لإثبات نصيب الشركة من أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها بعد الاقتناء ، و يتم إثبات نصيب الشركة في أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها ضمن أرباح أو خسائر الشركة ، و يتم تخفيض رصيد الاستثمار بقيمة توزيعات الأرباح التي يتم الحصول عليها من الشركة المستثمر فيها .

المشروعات المشتركة

- المشروع المشترك هو ترتيب مشترك يكون بموجبه للأطراف الذين يمارسون سيطرة مشتركة حقوق في صافي أصول ذلك الترتيب وتحقق سيطرة جميع الأطراف او مجموعة من الأطراف على ترتيب بصورة مجتمعة عندما يجب ان يتصرفوا معاً لتوجيه الاشطة التي تؤثر بشكل هام في العوائد ولا يوجد في الترتيب المشترك طرف يسيطر على لترتيب لصالحه لأن أي طرف في ترتيب سيطرة مشتركة يستطيع ان يمنع اي اطراف اخرى او اي مجموعة من الأطراف من السيطرة على الترتيب .

- تتم المحاسبة عن المشروعات المشتركة بالقواعد المالية المجمعة باستخدام طريقة حقوق الملكية وفقاً لطريقة حقوق الملكية يتم إثبات المشروع المشترك مبدئياً بالتكلفة ، ثم يتم زيادة أو تخفيض رصيد المشروع المشترك لإثبات نصيب الشركة من أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها بعد الاقتناء ، و يتم إثبات نصيب الشركة في أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها ضمن أرباح أو خسائر الشركة ، و يتم تخفيض رصيد الاستثمار بقيمة توزيعات الأرباح التي يتم الحصول عليها من الشركة المستثمر فيها .

شركة الملتقى العربي للاستثمارات (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ بالجنيه المصري بخلاف ما يرد ذكره)

- فيما يلى بيان بالشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة للمجموعة :

نسبة المساهمة	طبيعة المساهمة	
%٣٨,٣٠	شركة شقيقة	شركة الربيع للدواجن
%٣٢,١٣	شركة شقيقة	شركة إف. إم. سى. جى. للتجارة والتوزيع
%٤٧,٨٦	شركة شقيقة	شركة اليسر لتحليله وتنقية المياه
%٤٦,٠٤	مشروع مشترك	شركة برفت لصناعة الغزول
%٤٢,٥	مشروع مشترك	شركة جملة الدولية للتجارة

استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

- الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر هي أصول مالية تم تبويبها إما كأصول محتفظ بها لأغراض المتاجرة حيث تم اقتناها لغرض البيع في مدى زمني قصير أو أصول مالية تم تصنيفها عند الاعتراف الأولى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر .
- عند الاعتراف الأولى ، يتم قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة .
- يتم إثبات الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالمركز المالي بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بأرباحها وخسائرها بقائمة الأرباح أو الخسائر .
- يتم الاعتراف بأرباح أو خسائر بيع الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بقائمة الأرباح أو الخسائر .

الاستثمارات المتاحة للبيع

- الاستثمارات المتاحة للبيع هي أصول مالية غير مشتقة تم تصنيفها كأصول متاحة للبيع عند الاقتضاء ، وغير مبوبة كقرض و مدینيات أو كاستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أو كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر .
- عند الاعتراف الأولى ، يتم قياس الاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة متضمنة المعرفات المباشرة المتعلقة بها .
- بعد الاعتراف الأولى ، يتم قياس الاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالأرباح أو الخسائر غير المحققة مباشرة ضمن حقوق الملكية وذلك حتى إلغاء الأصل المالي من الدفاتر ، وعندئذ يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية في قائمة الأرباح أو الخسائر ، أو إذا تم تحديد أن الأصل قد اضمحل ، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالخسائر المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية في قائمة الأرباح أو الخسائر .
- في حالة تغير قيمة العادلة لاستثمارات في حقوق ملكية بطريقة يعتمد عليها ، فيتم قياس قيمة تلك الاستثمارات بالتكلفة .
- استثمارات في حقوق ملكية : في حالة وجود دليل على اضمحلال القيمة ، يتم استبعاد الخسائر المتراكمة من حقوق الملكية ويعاد الاعتراف بها في قائمة الأرباح أو الخسائر ، ولا يمكن رد خسائر الانخفاض في قيمة استثمارات حقوق الملكية من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر ويتم الاعتراف بالإضافة في القيمة العادلة بعد اضمحلال القيمة مباشرة ضمن حقوق الملكية .

٩-٤٥ الاعتراف والاستبعاد للأصول والالتزامات المالية

الأعتراف:

- تقوم المجموعة بالأعتراف الأولى للودائع والعملاء وأدوات الأقتراض بالقيمة العادلة في تاريخ نشأة المعاملة وبقى الأصول والالتزامات المالية (متضمنة التي يتم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) يتم الاعتراف الأولى بها عندما تصبح المجموعة طرف للتعاقد .

الاستبعاد :

- تقوم المجموعة باستبعاد أصل مالي من الدفاتر عند انتهاء الحقوق التعاقدية للحصول على تدفقات نقدية من هذا الأصل ، أو عند القيام بتحويل تلك الحقوق التعاقدية للحصول على تدفقات نقدية على أن تتضمن عملية التحويل المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية هذا الأصل بصورة جوهرية في حالة نشوء أو احتفاظ المجموعة بأي حق في الأصول المالية التي تم نقلها ، يتم الاعتراف بذلك الحق كأصل أو إلتزام مستقل .

- تقوم المجموعة باستبعاد التزام مالي من الدفاتر في حالة الإعفاء منه أو إلغاءه أو انقضاء الألتزامات التعاقدية المتعلقة به .

- عندما تحفظ المنشأة بالحق التعاقدى لاستلام التدفقات النقدية من الأصل المالى (الأصل المالى الأصلى) ولكن تأخذ على عاتقها بناء على حق تعاقدى سداد هذه التدفقات النقدية لطرف أو أطراف أخرى (المسلم النهائي) فإن على المنشأة معالجة هذه المعاملة كتحويل للأصل المالى عندما تتوافر كل الشروط الثلاث التالية فقط :

(أ) ليس على المنشأة إلتزام لسداد مبلغ إلى المستلم النهائي ما لم يتم تحصيل مبلغ معادل من الأصل المالى الأصلى ، ولا تعتبر السلفيات قصيرة الأجل التي تدفعها المنشأة مع الحق في الإسترداد لكامل المبلغ بالإضافة إلى الفوائد المستحقة بسعر الفائدة في السوق مخالفة لهذا الشرط .

(ب) أن يحظر على المنشأة طبقاً لعقد التحويل بيع أو رهن الأصل المالى الأصلى إلا إذا كانت ستقوم بتقديمه كضمان للمسلم النهائي لسداد التدفقات النقدية .

(ج) أن تكون المنشأة ملزمة بتحويل أية تدفقات نقدية يتم تحصيلها بالنيابة عن المستلم النهائي بدون تأخير جوهري ، بالإضافة إلى أن المنشأة ليس لها الحق في إعادة استثمار هذه التدفقات النقدية ، فيما عدا الاستثمار في النقدي أو ما في حكمها خلال فترة التسوية القصيرة من تاريخ التحصيل إلى تاريخ السداد الفعلى للمسلم النهائي ، على أن تحول الفوائد الناتجة من تلك الاستثمارات إلى المستلم النهائي .

١٠-٤٥ المخزون

يتم تقدير عناصر المخزون في الشركة العربية للصناعات الهندسية على النحو التالي :

أ - مخزون قطع الغيار والمهمات : على أساس التكلفة (باتباع طريقة المتوسط المرجح) أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل .

ب - مخزون الخامات : على أساس التكلفة (باتباع طريقة المتوسط المرجح) أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل .

ج - مخزون الإنتاج الناتم : على أساس التكلفة الصناعية (طبقاً لقوائم التكاليف) باتباع طريقة المتوسط المرجح أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل.

١١-٤٥ العملاء والأرصدة المدينة الأخرى

يتم إثبات العملاء والأرصدة المدينة الأخرى بالقيمة الأصلية للفاتورة ناقصاً خسائر الإضمحلال .

يتم قياس خسائر الإضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للعملاء والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة . ويتم الاعتراف بخسائر الإضمحلال بقائمة الأرباح والخسائر ، وتم الاعتراف برد خسائر الإضمحلال في الفترة التي حدث فيها .

١٢-٤٥ الأصول المحافظ بها بغرض البيع :

يتم تبويب الأصول (أو مجموعات الإستبعادات التي تتضمن الأصول والإلتزامات) والتي من المتوقع إستردادها مبدئياً عن طريق البيع وليس عن طريق الإستمرار في استخدامها كأصول محافظ بها بغرض البيع . يتم إعادة قياس الأصول (أو مكونات مجموعة الإستبعادات مباشرة قبل تبويبها كأصول محافظ بها بغرض البيع وفقاً للسياسات المحاسبية للمجموعة . وبعد ذلك يتم قياس الأصول (أو مجموعة الإستبعادات) بصفة عامة وفقاً لقيمتهم الدفترية أو القيمة العادلة ناقصاً تكفة البيع أيهما أقل .

ويتم إثبات خسائر الإضمحلال عند التبويب المبدئي كأصول محافظ بها بغرض البيع وكذا الأرباح اللاحقة وخسائر إعادة القياس بقائمة الأرباح أو الخسائر . ولا يتم الإعتراف بالأرباح التي تزيد على أي خسائر إضمحلال . وعند بدء تبويب الأصول كأصول محافظ بها لغرض البيع تتوقف الشركة عن احتساب إهلاك للأصول الثابتة وأحتساب إستهلاك للأصول غير الملموسة وتتوقف الشركة أيضاً عن محاسبة الشركات الشقيقة بطريقة حقوق الملكية .

١٣-٤٥ المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الشركة التزام حالى قانونى أو حكمى نتيجة لحدث سابق ، ويكون معه من المتوقع أن يتطلب ذلك تدفراً خارجاً للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام ، مع إمكانية إجراء تدبير موثوق لمبلغ الالتزام . ويتم مراجعة المخصصات فى تاريخ المركزى المالي وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالى . وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقد جوهرياً فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للإنفاق المتوقع المطلوب لتسوية الالتزام .

١٤-٤٥ الاحتياطي القانوني

طبقاً للنظام الأساسي للشركة ، يجب ٥٪ من صافي أرباح العام لتكوين احتياطي قانوني حتى يبلغ هذا الاحتياطي ٥٪ من رأس مال الشركة المصدر . ويستعمل الاحتياطي بناء على قرار من الجمعية العامة وفقاً لاقتراح مجلس الإدارة ومتى تنص هذا الاحتياطي يتعين العودة إلى الانقطاع مرة أخرى .

١٥-٤٥ ضرائب الدخل

يتم حساب ضريبة الدخل وفقاً لقانون الضرائب المصري المطبق .

ضرائب الدخل الجارية

يتم قياس أصول وإلتزامات ضرائب الدخل الجارية وفقاً للمبلغ المتوقع إسترداده أو سداده للسلطات الضريبية، باستخدام أسعار الضرائب (وقوانين الضرائب) في تاريخ نهاية الفترة المالية .

يتم احتساب مصروف ضريبة الدخل الجاري على أساس القوانين الضريبية في تاريخ نهاية الفترة المالية .

تقوم الإدارة بتقييم بشكل دوري المواقف والمعالجات المتخذة في الإقرارات الضريبية في الحالات التي يكون فيها التشريع الضريبي المطبق يخضع للتفسير .

وتقوم الإدارة بتكوين المخصصات المناسبة على أساس المبالغ المتوقع دفعها إلى السلطات الضريبية .

ضرائب الدخل المؤجلة

ويتم الإعتراف بضريرية الدخل المؤجلة بإتباع طريقة الالتزامات على الفروق المؤقتة بين القيمة المعترف بها للأصل أو الالتزام للإغراض الضريبية (الأساس الضريبي) وقيمتها المدرجة بالمركز المالي (الأساس المحاسبي) وذلك باستخدام سعر الضريبة المطبق .
يتم الإعتراف بالالتزام الضريبي المؤجل لجميع الفروق المؤقتة التي يتنتظر خضوعها الضريبية فيما عدا ما يلى :

- عندما ينشأ الالتزام الضريبي المؤجل من الاعتراف الأولى بالشهرة والاعتراف الأولى بالأصل أو الالتزام في عملية لا تمثل تجميع أعمال و التي في تاريخ نشأة العملية لم يكن لها تأثير في كل من الربح المحاسبي والربح الضريبي (الخسارة الضريبية).
- بالنسبة للفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة المرتبطة بالاستثمارات في الشركات التابعة والشركات الشقيقة و الحصص في المشروعات المشتركة ، عندما تكون الشركة الأم أو المستثمر أو صاحب الحصة قادرًا على أن يتحكم في توقيت عكس الفروق المؤقتة و يكون من المرجح أن الفروق المؤقتة لن تعكس في المستقبل المنظور.

يتم الإعتراف بضريرية الدخل المؤجل كأصل لكل الفروق المؤقتة القابلة للخصم . والخصومات الضريبية والخسائر الضريبية المرحلية الغير مستخدمة .
تم الإعتراف بالأصل الضريبي المؤجل لكل الفروق الضريبية المؤقتة القابلة للخصم إلى المدى الذي يتوقع أن يكون فيه الربح الضريبي كاف لمقابلة الفرق المؤقت القابل للخصم و الخصومات الضريبية و الخسائر الضريبية المرحلية ، فيما عدا ما يلى :

عندما يكون الأصل الضريبي المؤجل يتعلق بفارق ضريبية مؤقتة قابلة للخصم نشأت عن الاعتراف الأولى بأصل أو التزام في عملية لا تمثل تجميع أعمال و في تاريخ نشأة العملية لم يكن لها تأثير في كل من الربح المحاسبي والربح الضريبي (الخسارة الضريبية).
بالنسبة للفروق المؤقتة القابلة للخصم المرتبطة بالاستثمارات في الشركات التابعة والشركات الشقيقة و الحصص في المشروعات المشتركة ، يتم الإعتراف بها فقط إلى المدى الذي يكون فيه من المرجح أن الفروق المؤقتة سوف تعكس (أي تصبح مقبولة ضريبياً كخصوصيات) في المستقبل المنظور و ان يكون هناك ربح ضريبي مستقبلي و الذي يمكن استخدامه لهذه الفروق المؤقتة مقابلة .

يتم إدراج الضريبة الجارية والمؤجلة كإيراد أو مصروف في قائمة الأرباح أو الخسائر للعام ، فيما عدا الضريبة التي تنتجه من معاملة أو حدث في نفس السنة أو سنة أخرى مباشرة ضمن حقوق الملكية .

تقوم المنشآة بإجراء مقاصة بين الأصل الضريبي المؤجل والالتزام الضريبي المؤجل فقط إذا كان للمنشأة حق قانوني بإجراء مقاصة بين الأصل الضريبي الجاري و الالتزام الضريبي الجاري ، و كانت الأصول الضريبية المؤجلة والالتزامات الضريبية المؤجلة تتعلق بضرائب الدخل المفروضة بواسطة نفس الإدارة الضريبية على نفس المنشآة الخاضعة للضريبة .

١٦-٤٥ الإعتراف بالإيراد

يتم الإعتراف بالإيراد إلى المدى الذي تتوفر فيه درجة كافية من التأكيد بأن المنافع الاقتصادية المرتبطة بالمعاملة سوف تتدفق الشركة ويمكن قياس قيمة الإيراد بشكل موثوق به .

يتم الإعتراف بالإيراد إذا توفرت الشروط التالية مجتمعة :

- يمكن قياس قيمة الإيراد بدقة .
- أنه من المتوقع بشكل كبير تدفق المنافع الاقتصادية المتعلقة بالمعاملة للمنشأة .
- أنه يمكن القياس الدقيق لدرجة إتمام العملية في تاريخ المركز المالي .
- أنه يمكن القياس الدقيق للتکالیف التي يتم تكبدها في العملية وكذلك التکالیف الازمة لاتمامها .

يتم قياس الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق بالصافي بعد خصم أي خصم تجاري أو خصم كمية أو ضرائب مبيعات أو رسوم .

فيما يلى الاعتبارات الخاصة التي يجب أن تتحقق قبل الإعتراف بالإيراد :

شركة الملتقي العربي للاستثمارات (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ بالجنيه المصري بخلاف ما يرد ذكره)

أرباح بيع أوراق مالية

تقوم الشركة بإتباع سياسة المتوسط المرجح لكل عملية بيع وذلك عند تحديد القيمة الدفترية للجزء المباع من الأوراق المالية .

بيع البضائع

يتم الاعتراف بالإيراد الناتج عن بيع البضائع عندما تقوم الشركة بتحويل المخاطر والعوائد الأساسية لملكية السلع إلى المشتري ويحدث هذا عادة عند تسليم البضائع .

إيرادات الفوائد

يتم الاعتراف بإيراد الفوائد على أساس نسبية زمنية أخذًا في الاعتبار معدل العائد المستهدف على الأصل ، ويدرج إيراد الفوائد بقائمة الأرباح أو الخسائر ضمن فوائد دائنه .

معدل الفائدة الفعال هو المعدل الذي يستخدم لخصم الدفعات التالية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً للتساوي تماماً القيمة الدفترية لأصل مالي أو التزام مالي .

توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بها حين يكون لحاملى الأسهم الحق في تحصيل مبالغ هذه التوزيعات .

إيرادات عقود التأجير التمويلي

يتم إثبات إيرادات عقود التأجير التمويلي على أساس معدل العائد الناتج من عقد ايجار مضافاً إليه مبلغ يعادل قسط الإهلاك الدورى ويجنب الفرق بالزيادة أو بالنقص بين الإيراد المثبت بهذه الطريقة والقيمة الإيجارية المستحقة عن نفس الفترة المحاسبية فى حساب مستقل يتم تسوية رصيده مع صافي القيمة الدفترية للمايل المؤجر عند إنتهاء العقد .

١٧-٤٥ المصروفات

يتم الاعتراف بجميع المصروفات شاملة مصروفات التشغيل ، المصروفات الإدارية والعمومية والمصروفات الأخرى مع إدراجهما بقائمة الأرباح أو الخسائر في السنة المالية التي تحقق فيها تلك المصروفات .

١٨-٤٥ تكلفة التمويلات

يتم تحمل تكلفة التمويلات كمصاريف ذات العلاقة على قائمة الأرباح أو الخسائر في حساب المصروفات التمويلية في تاريخ إستحقاقها طبقاً للتعاقد مع الجهات الممولة .

١٩-٤٥ المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تتمثل الأطراف ذات العلاقة في كل من الشركات الشقيقة وكبار المساهمين والمديرين والإدارة العليا للشركة ، وتمثل أيضاً الشركات المسيطرة عليها أو خاضعة لسيطرة مشتركة أو نفوذ مؤثر من قبل تلك الأطراف ذات العلاقة ، ويتم اعتماد الشروط والسياسات التسعيرية للمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة من قبل مجلس الإدارة . و تتم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بشروط معادلة لتلك السائدة في المعاملات الحرة .

٢٠-٤٥ تكلفة التمويلات

يتم تحمل تكلفة التمويلات كمصاريف ذات العلاقة على قائمة الأرباح أو الخسائر في حساب المصروفات التمويلية في تاريخ إستحقاقها طبقاً للتعاقد مع الجهات الممولة .

شركة الملتقي العربي للاستثمارات (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ بالجنيه المصري بخلاف ما يرد ذكره)

٢١-٤٥ المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تتمثل الأطراف ذات العلاقة في كل من الشركات الشقيقة وكبار المساهمين والمديرين والإدارة العليا للشركة ، وتمثل أيضاً الشركات المسيطر عليها أو خاضعة لسيطرة مشتركة أو تفويذ مؤثر من قبل تلك الأطراف ذات العلاقة ، ويتم اعتماد الشروط والسياسات التسعيرية للمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة من قبل مجلس الإدارة . و تتم المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة بشروط معادلة لتلك السائدة في المعاملات الحرة .

٢٢-٤٤ التقديرات المحاسبية

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية قيام الإدارة بعمل تقديرات وافتراضات تؤثر على قيم الأصول ، الالتزامات ، الإيرادات والمصروفات خلال السنوات المالية ، هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات .

٢٣-٤٥ اضمحلال قيمة الأصول

اضمحلال قيمة الأصول المالية

تقوم الشركة بشكل دوري في تاريخ كل مركز مالي بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على أن يكون أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية قد أض محلل ، في حالة وجود أحد المؤشرات، أو عندما يكون اختبار اضمحلال القيمة السنوي للأصل مطلوباً، تقوم الشركة بتقدير القيمة الإستردادية. القيمة الإستردادية لالأصل أو وحدة توليد النقد (الوحدة المنتجة للنقد) هي القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة الاستخدامية أيهما أعلى والتي يتم تحديدها للأصول الفردية، إلا إذا لم يولد الأصل تدفقات نقدية مستقلة إلى حد كبير عن تلك من الأصول أو مجموعة الأصول الأخرى وعندما تزيد القيمة الدفترية للأصل أو وحدة مولدة للنقد عن قيمته الإستردادية ، فيعتبر أن الأصل قد أض محلل وبالتالي يتم تخفيضه إلى قيمته الإستردادية . وتثبت خسارة اضمحلال بقائمة الأرباح أو الخسائر .

عند تقدير القيمة الاستخدامية يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل الخصم قبل الضريبة الذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة للأصل. عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، يتم استخدام طريقة تقييم مناسبة.

اضمحلال قيمة الأصول غير المالية

تقوم الشركة بشكل دوري في تاريخ كل مركز مالي ، بتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن يكون أصل قد أض محلل ، عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل أو وحدة مولدة للنقد عن قيمته الإستردادية ، فيعتبر أن هناك اضمحلال للأصل وبالتالي يتم تخفيضه إلى قيمته الإستردادية ، وتثبت خسارة اضمحلال بقائمة الأرباح أو الخسائر .

يتم رد الخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة فقط إذا كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد قيمة الأصل الإستردادية منذ إثبات آخر خسارة ناجمة عن اضمحلال القيمة ، وتكون محدودة بحيث لا تتعذر القيمة الدفترية للأصل ، القيمة الإستردادية له أو القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالاصافي بعد الإهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة ، ويتم إثبات الرد في أية خسارة ناجمة عن اضمحلال قيمة أصل بقائمة الأرباح أو الخسائر .

اضمحلال الاستثمارات المتاحة للبيع

تعتبر الاستثمارات المتاحة للبيع قد أض محللت إذا كان هناك دليل موضوعي بأن لا يمكن استرداد تكلفة هذا الأصل . بالإضافة إلى الدليل الموضوعي ، تستخدم الشركة أدلة كيفية تحديد الأض محلل في القيمة ، وتشمل هذه الأدلة انخفاض القيمة العادلة تحت التكلفة بشكل كبير أو مستمر .

في حالة اضمحلال القيمة يتم استبعاد الخسائر المتراكمة من حقوق الملكية ويعاد الاعتراف بها في قائمة الأرباح أو الخسائر ، ولا يمكن رد خسائر الانخفاض في قيمة استثمارات حقوق الملكية من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر ويتم الاعتراف بالزيادة في القيمة العادلة بعد اضمحلال القيمة مباشرة ضمن حقوق الملكية .

٤٤-٤٥ التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو العنصر القابل للتمييز في الشركة ويشترك في تقديم منتج أو خدمة منفردة أو مجموعة من الخدمات أو المنتجات المرتبطة ببعضها البعض والتي تخضع لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك التي تخضع لها قطاع الأنشطة الأخرى (قطاع النشاط).

٤٥-٤٦ قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية باتباع الطريقة الغير مباشرة .

٤٦-٤٧ النقدية وما في حكمها

بغرض إعداد قائمة التدفقات النقدية ، فإن النقدية وما في حكمها تشمل النقدية بالصندوق ، الحسابات الجارية بالبنوك والودائع لأجل التي تستحق خلال ثلاثة أشهر.

٤٧-٤٨ قياس القيمة العادلة

تمثل القيمة العادلة السعر الذي يمكن الحصول عليه من بيع أصل أو الذي يمكن دفعه لنقل/تحويل التزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. ويستند القياس بالقيمة العادلة إلى الافتراض أن المعاملة الخاصة ببيع الأصل أو نقل الالتزام ستحث في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام أو السوق الذي سيعود بأكبر فائدة (السوق الأكثر نفعا) للأصل أو للالتزام.

وتُقاس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي من شأن المشاركين بالسوق استخدامها عند تسعير الأصل أو الالتزام، وذلك بافتراض أن المشاركين في السوق سيعملون على تحقيق مصالحهم الاقتصادية.

ويوضع القياس بالقيمة العادلة للأصل غير المالي في الاعتبار قدرة المشارك بالسوق على توليد منافع اقتصادية عن طريق استخدام الأصل بأفضل و أعلى استخدام أو عن طريق بيعه إلى مشارك آخر بالسوق من شأنه استخدام الأصل بأفضل و أعلى استخدام.

بالنسبة للأصول المتداولة في سوق نشط، يجري تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى الأسعار السوقية المعلنة.

وتقدر القيمة العادلة للبنود ذات الفوائد ذات الفائدة على بنود مشابهة لها نفس الشروط ونفس خصائص المخاطر.

أما بالنسبة للأصول غير المدرجة في سوق نشط ، فتُحدَّد القيمة العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية للأصل مشابه أو بالاستناد إلى التدفقات النقدية المخصومة المتوقعة.

وتشتمل الشركة أساليب التقييم الملائمة في ظل الظروف المحيطة والتي توفر بشأنها بيانات كافية من أجل قياس القيمة العادلة، ومن ثم تعظم استخدام المدخلات ذات الصلة التي يمكن ملاحظتها وتقلل استخدام المدخلات التي لا يمكن ملاحظتها إلى الحد الأدنى.

ويجري تصنيف جميع الأصول والالتزامات التي تقاس قيمتها العادلة أو يجري الإفصاح عنها في القوائم المالية ضمن تسلسل القيمة العادلة بناء على أقل مستوى والذي يعد جوهرياً لقياس القيمة العادلة ككل وذلك كما يلي:

- المستوى الأول: قياس القيمة العادلة باستخدام أسعار التداول (غير المعدلة) للأصول أو التزامات مطابقاً تماماً في أسواق نشطة.

- المستوى الثاني: قياس القيمة العادلة باستخدام مدخلات غير أسعار التداول الواردة في المستوى الأول ولكن يمكن ملاحظتها للأصل أو الالتزام بشكل مباشر (أي الأسعار) أو غير مباشر (أي المستمدة من الأسعار).

- المستوى الثالث: قياس القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم التي تتضمن مدخلات للأصل أو الالتزام لا تستند لبيانات سوق يمكن ملاحظتها (بيانات لا يمكن ملاحظتها)

وفيما يتعلق بالأصول والالتزامات التي يجري الاعتراف بها في القوائم المالية على أساس متكرر، تحدد المنشأة إذا ما كان ثمة تحويلات قد حدثت بين المستويات الثلاث لتسلسل القيمة العادلة عن إعادة تقييم التصنيف في تاريخ إعداد القوائم المالية.

ولأغراض إفصاحات القيمة العادلة، وضعت الشركة فئات للأصول والالتزامات استناداً إلى طبيعتها، وخصائصها والمخاطر المرتبطة بكل منها والمستوى التي تصنف به في تسلسل القيمة العادلة كما هو موضح أعلاه.

شركة الملتقى العربي للاستثمارات (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ بالجنيه المصري بخلاف ما يرد ذكره)

٤٦ - إصدارات جديدة وتعديلات تمت على معايير المحاسبة المصرية:

قامت وزارة الاستثمار والتعاون الدولي بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٨ بتعديل بعض احكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ والتي تتضمن بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديلات على بعض المعايير القائمة فيما يلي اهم هذه التعديلات:

المعدلة	المعايير الجديدة او	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل	تاريخ التطبيق	على القوائم المالية
معايير محاسبة مصرى جديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية"	١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية" محل الموضوعات المقابلة في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"، وبالتالي تم تعديل وإعادة اصدار معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) بعد سحب الفقرات الخاصة بالموضوعات التي تتناولها معيار (٤٧) الجديد وتحديد نطاق معيار (٢٦) المعدل للتعامل فقط مع حالات محدودة من محاسبة التغطية وفقاً لاختيار المنشأة.				
معايير محاسبة مصرى جديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية"	٢- طبقاً لمتطلبات المعيار يتم تبوب الأصول المالية على أساس قياسها - لاحقاً-إما بالتكلفة المستهلكة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وذلك طبقاً لنموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفق النقدي التعاوني للأصل المالي.				
معايير محاسبة مصرى جديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية"	٣- تم استبدال نموذج الخسائر المحققة في قياس الأضمحلال للأصول المالية بنماذج الخسائر الافتراضية المتوقعة والذي يتطلب قياس الأضمحلال لكل الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر منذ لحظة الاعتراف الأولي لتلك بغض النظر عن وجود مؤشر لحدث الخسارة.				
معايير محاسبة مصرى رقم (٤٧) "قائمة التدفقات النقدية"	٤- بناء على متطلبات هذا المعيار تم تعديل كلًا من المعايير التالية: - معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية" المعدل ٢٠١٩ - معيار المحاسبة المصري رقم (٤) "قائمة التدفقات النقدية" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) "الأدوات المالية: العرض" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"				

تسري هذه التعديلات من تاريخ تطبيق معيار (٤٧)

شركة الملتقى العربي للاستثمارات (شركة مساهمة مصرية)
الإicasفات المتممة للفوائم المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ بالجنيه المصري بخلاف ما يرد ذكره)

المعايير الجديدة أو المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل على الفوائم المالية	تاريخ التطبيق
معايير محاسبة مصرى رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" من العقود مع العملاء"	معايير المحاسبة المصرية رقم (٤٠) "الأدوات المالية: الإicasفات"	يسري المعيار رقم (٤٨) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر.	٢٠٢٠
معايير محاسبة مصرى رقم (٤٩) "عقود التأجير التجاري"	<p>١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" محل المعايير التالية ويلغيها:</p> <ul style="list-style-type: none"> أ- معيار المحاسبة المصري رقم (٨) "عقود الإنشاء" المعدل ٢٠١٥. ب- معيار المحاسبة المصري رقم (١١) "الإيراد" المعدل ٢٠١٥. ٢- تم استخدام نموذج السيطرة للاعتراف بالإيراد بدلاً من نموذج المنافع والمخاطر. ٣- يتم الاعتراف بالتكاليف الإضافية للحصول على عقد مع عميل كأصل إذا كانت المنشأة تتوقع استرداد تلك التكاليف وكذا الاعتراف بتكليف الوفاء بعقد كأصل عند توافر شروط محددة. ٤- يتطلب المعيار أن يتوافر للعقد مضمون تجاري لكي يتم الاعتراف بالإيراد. ٥- التوسع في متطلبات الإicasفات والعرض. 	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الآثار المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعيار.	يسري المعيار رقم (٤٩) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر إذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" ٢٠١٩ في نفس التوقيت.

يسري المعيار رقم (٤٩) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر إذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" ٢٠١٩ في نفس التوقيت.
 بالإضافة من تاريخ السريان أعلاه، يسري المعيار رقم (٤٩) على عقود التأجير التي كانت تخضع لقانون التأجير التمويلي رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ - وتعديلاته وكان يتم معالجتها وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي"، وكذلك عقود التأجير التمويلي التي تنشأ في ظل وتضخع لقانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتصصيم رقم

قامت الشركة خلال الفترة بتطبيق المعيار رقم ٤٩ فيما يخص عقود التأجير التمويلي التي كانت تخضع لقانون التأجير التمويلي رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ - وتعديلاته وكذلك عقود التأجير التمويلي التي تنشأ في ظل وتخضع لقانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتصصيم رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨.

١. يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٩) "عقود الإيجار" محل المعيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي ٢٠١٥ ويلغيه.

٢. يقدم المعيار نموذج محاسبي واحد بالنسبة للمؤجر والمستأجر حيث يقوم المستأجر بالاعتراف بحق الانتفاع الأصل المؤجر ضمن أصول الشركة كما يعترف بالتزام والذي يمثل القيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة ضمن التزامات الشركة ، مع الاخذ في الاعتبار انه لا يتم تصنيف عقود الإيجار بالنسبة للمستأجر عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي.

٣. بالنسبة للمؤجر يجب على المؤجر تصنيف كل عقد من عقود الإيجاراته إما على أنه عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي.

٤. بالنسبة للإيجار التمويلي فيجب على المؤجر الاعتراف بالأصول المحتفظ بها بموجب عقد تأجير تمويلي في قائمة

معايير محاسبة مصرى رقم (٤٩) "عقود التأجير التجاري"

شركة الملتقى العربي للاستثمارات (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠
(جميع المبالغ بالجنيه المصري بخلاف ما يرد ذكره)

المعايير الجديدة او المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
<p>معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) "القواعد المالية المجمعية"</p> <p>تم إضافة بعض الفقرات الخاصة باستثناء المنشآت الاستثمارية من التجميع وقد ترتب على هذا التعديل تعديل لبعض المعايير المرتبطة بموضوع المنشآت الاستثمارية وفيما يلي المعايير التي تم تعديلاها:</p> <ul style="list-style-type: none"> - معيار المحاسبة المصري رقم (١٥) "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة" - معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) "القواعد المالية المستقلة" - معيار المحاسبة المصري رقم (١٨) "الاستثمارات في شركات شقيقة" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٩) "تجميع الأعمال" - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القواعد المالية الدورية" - معيار المحاسبة المصري رقم (٤٤) "الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى" 	<p>المركز المالي وعرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساوي لصافي الاستثمار في عقد التأجير.</p> <p>٥. بالنسبة للإيجار التشغيلي يجب على المؤجر الاعتراف بدفعات عقود التأجير من عقود التأجير التشغيلية على أنها دخل إما بطريقة القسط الثابت أو أي أساس منتظم آخر.</p>	<p>١٧٦ لسنة ٢٠١٨ ، وذلك من بداية فترة التقرير السنوي التي تم فيها الغاء قانون ٩٥ لسنة ٩٥ وصدر قانون ١٧٦ لسنة ٢٠١٨.</p> <p>يسري المعيار رقم (٤٢) المعدل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠ ، ويسمح بالتطبيق المبكر.</p> <p>كما يتم تطبيق الفقرات الجديدة أو المعدلة بالنسبة للمعايير التي تم تعديلاها بموضوع المنشآت الاستثمارية في تاريخ سريان معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) "القواعد المالية المجمعية" المعدل ٢٠١٩ .</p>	<p>١٧٦ لسنة ٢٠١٨ ، وذلك من بداية فترة التقرير السنوي التي تم فيها الغاء قانون ٩٥ لسنة ٩٥ وصدر قانون ١٧٦ لسنة ٢٠١٨.</p> <p>نقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية عند تطبيق التعديل بالمعايير.</p>
<p>معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) "القواعد المالية المجمعية"</p>			

* أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ١٢ أبريل ٢٠٢٠ قراراً بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة الجديدة والتعديلات المصاحبة لها الصادرة بالقرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ على القوائم المالية الدورية للشركات والتي تصدر خلال عام ٢٠٢٠ نظراً للظروف الحالية التي تمر بها البلاد من تفشي فيروس كورونا المستجد وما صاحب من آثار اقتصادية ومالية مرتبطة به ، على أن تقوم هذه الشركات بتطبيق هذه المعايير الجديدة وتعديلاتها على القوائم المالية السنوية لهذه الشركات في نهاية عام ٢٠٢٠ و إدراج الأثر المجمع للعام بالكامل بنهاية ٢٠٢٠ .